

PROVISIONAL

A/42/PV.98
13 January 1988

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والتسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- البند ١٣٦ من جدول الأعمال : تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف
- البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : الفصول التي يُنظر فيها في الجلسات العامة مباشرة [الفصول الأول والثاني والثالث (الفرع باء) ، والسادس (الفرعان جيم ودال) ، والسابع والثامن] (تابع)
- البنودان ١٢ و ١٦ (ج) من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق (تابع)
- رسالة موجهة الى رئيس الجمعية العامة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)
- انتخاب عشرين عضوا للجنة البرنامج والتنسيق
- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠البند ١٣٦ من جدول الاعمالتقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف (A/42/878)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة للسيد ماكينزي ،

مقرر اللجنة السادسة ، ليقدم تقرير اللجنة .

السيد ماكينزي (ترينيداد وتوباغو) ، مقرر اللجنة السادسة (ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة التقرير الأخير للجنة

السادسة (A/42/878) عن عملها في الدورة الثانية والأربعين . ويتناول التقرير البند

١٣٦ من جدول الاعمال ، "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" .

توصي اللجنة السادسة في الفقرة ١٤ من التقرير الجمعية العامة باعتماد

مشروعي القرارين الواردين في تلك الفقرة .

وبموجب أحكام مشروع القرار ألف ، الذي اعتمده اللجنة السادسة دون تصويت ،

فان الجمعية العامة ، في جملة أمور ، ستدين بقوة أي أفعال إجرامية تشكل انتهاكاً

لامن البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة وسلامة موظفي هذه البعثات ، وتتوجه إلى

البلد المضيف بشأن القضايا المحددة المذكورة في الفقرتين ٣ و ٤ وترجو من الأمين

العام أن يظل يولي الاهتمام بصورة نشطة لجميع جوانب العلاقات بين الأمم المتحدة

والبلد المضيف ، وأن يواصل التأكيد على أهمية اتخاذ تدابير فعالة لتجنب أعمال

الإرهاب والعنف والأزعاج ضد البعثات وموظفيها ، وعلى ضرورة أن تكون أي تشريعات

دائمة متصلة بالموضوع يقرها البلد المضيف متسقة مع اتفاق المقر وما يتصل به من

التزامات أخرى .

وبموجب أحكام الفقرات الأربع من منطوق مشروع القرار باء ، فان الجمعية

العامة تكرر التأكيد على أن بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى

الأمم المتحدة في نيويورك مشمولة بأحكام اتفاق المقر ، وأنه ينبغي تمكينها من

إقامة أماكن عمل ومرافق كافية لاداء مهامها ، والاحتفاظ بها ، وتمكين موظفي البعثة

من دخول الولايات المتحدة والبقاء فيها لاداء مهامهم الرسمية ؛ وترجو من البلد المضيف أن يتقيد بالتزاماته التعاهدية بموجب اتفاق مقر الأمم المتحدة ، وأن يمتنع ، في هذا الصدد ، عن اتخاذ أي إجراء يكون من شأنه منع بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة من أداء مهامها الرسمية ؛ وترجو من الأمين العام اتخاذ تدابير فعالة لضمان الاحترام الشام لاتفاق المقر وتقديم تقرير الى الجمعية العامة دونما ابطاء عن أي تطورات أخرى في هذه المسألة ؛ وتقرر ابقاء هذه المسألة قيد الاستعراض الفعلي . وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار بساء بتصويت مسجل بأغلبية (١٠١ صوت مقابل صوت واحد .

وكما قلت في البداية فهذا هو آخر تقرير للجنة السادسة أعرضه على الجمعية العامة . ولعلكم تذكرون أنه كان لي الشرف في الجلسة الرابعة والتسعين ، المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، أن أعرض معظم تقارير اللجنة عن البنود الأخرى من جدول الأعمال المحالة اليها في هذه الدورة ، وان الجمعية العامة بتت فيها . وقد انتهزت الفرصة حينئذ لأعرب عن عميق شكري لزملائي في اللجنة السادسة ، وللأمانة العامة ولكل من شارك في عمل اللجنة على مساعدتهم وتعاونهم البارزين والممتازين ، الأمر الذي مكنني من تأدية مهامي بوصفي مقدر اللجنة . ومرة أخرى أعرب لهم عن شكري .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : اذا لم يكن هناك اقتراح بمقتضى المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة السادسة المعروف اليوم عليها .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : تقتصر البيانات بالتالي على تحليل التصويت . وقد أوضحت الوفود مواقعها من شتى توصيات اللجنة السادسة في تلك اللجنة وهي مسجلة في المحاضر الرسمية ذات الصلة . هل لي أن أذكر الأعضاء بأنسه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ وافقت الجمعية العامة ان تقتصر الوفود ، قدر الامكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في احدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة ،

على تعليق تصويتها مرة واحدة أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن
تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة .
طلب ممثل سنغافورة أخذ الكلمة لتعليق تصويته قبل التصويت . وأود أن أذكره
بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ يحدد تعليق التصويت بمدة عشر دقائق وينبغي
أن تدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد محبوباني (سنافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ميموت

وفد بلادي لصالح مشروع القرار بآء الوارد في تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف لاننا نرى أن الاجراء الذي يفكر في اتخاذه البلد المضيف ، وهو الولايات المتحدة ، باغلاق مقر بعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة هو انتهاك لاحكام اتفاق المقر لعام ١٩٤٧ بين الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية . إن منظمة التحرير الفلسطينية ، بحكم قرار الجمعية العامة ٣٣٣٧ (د - ٢٩) ، مدعوة من جانب الامم المتحدة . وبهذه الصفة تكون منظمة التحرير الفلسطينية مشمولة بالفروع ١١ و ١٢ و ١٣ من إتفاق المقر المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٧ .

وبالتالي فان الولايات المتحدة ملزمة إلزاما تعاهديا بالسماح لبعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية بتأدية مهامها الرسمية في الامم المتحدة ، بل إن وزير خارجية الولايات المتحدة ، سعادة السيد جورج هولتز ، قد أشار في رسالته الى مجلس الشيوخ الامريكي في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، بأن الولايات المتحدة :
"ملزمة بالسماح لموظفي بعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية بالدخول الى الولايات المتحدة والبقاء فيها لتأدية مهامهم الرسمية في مقرر الامم المتحدة" .

وفد بلادي يوافق على هذا الرأي وبالتالي فإننا منصوت لصالح مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : تبث الجمعية العامة الآن في

مشروعي القرارين اللذين أومت بهما اللجنة السادسة في الفقرة ١٤ من تقريرها
(A/42/878) .

لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار ألف بدون تصويت . هل لي أن أعتبر

أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار ألف (القرار ٢١٠/٤٢ ألف) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : ننتقل الى مشروع القرار بـ

الوارد في الفقرة ١٤ من تقرير اللجنة السادسة (A/42/878) . طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركيناسا ، فاصو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبودشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،

سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، صري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زامبيا ، زامبابوي .

المعارضون : إسرائيل .

الممتنعون : لا أحد .

اعتمد مشروع القرار بـ ١٤٥ صوتاً مقابل صوت واحد (القرار

٢١٠/٤٢ بـ)*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : طلب ممثل الولايات المتحدة

الأمريكية الادلاء ببيان تعليلاً للتمويت ، وأعطيه الكلمة .

السيد روزنستوك (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إن الأسباب الكامنة وراء عدم اشتراك وفد بلادي في عملية للتمويت قد شرحت في الجلسة الثانية والستين للجنة السادسة وهي ترد في الوثيقة

• A/C.6/42/SR.62

* بعد ذلك أبلغ وفدا ساموا والكونغو الامانة العامة بأنهما كانا

ينويان التمويت مؤيدين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد استمعنا الى آخر متكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت . وفقا للقرار ٢٢٢٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ، اعطي الكلمة الآن لمراقب منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا بارتياح عظيم الى إعلان الجمعية العامة عن موقفها ازاء هذه المسألة البالغة الخطورة .

ولقد كانت اسرائيل وحدها مرة أخرى في هذا الموقف ، كما هي دائما في كل انتهاك لكل أنواع القوانين والاتفاقيات . وفي هذه الحالة كررت مرة أخرى موقفها المتمثل في الانتهاك وعدم الاحترام بل والتصرف في ازدراء .

ويسعدنا أن نلاحظ أن ١٤٥ دولة من الدول الاعضاء قد كررت أن أحكام اتفاساق المقر لعام ١٩٤٧ تشمل منظمة التحرير الفلسطينية . ولقد توجهت الجمعية العامة بطلب مباشر الى البلد المضيف في الوقت الذي قدمت الهيئات والدوائر التشريعية المعنية في واشنطن مشروع قانون الى صاحب السعادة رئيس الولايات المتحدة للتوقيع عليه . وفور أن يتم التوقيع على مشروع القانون هذا ، فإنه سيتحول الى قانون .

ونعبر عن تقديرنا العظيم للأمين العام . ونطلب اليه أن يتخذ تدابير فعالة لكي يكفل الاحترام التام لاتفاق المقر ، الذي هو المسؤول عن رعايته . وأتساءل ما هي الخطوات التي يمكن أن يتخذها . إنني واثق ، بطبيعة الحال ، أنه سيستند الى الاحكام ذات الصلة في اتفاق المقر لعام ١٩٤٧ المعقود بين البلد المضيف ، الولايات المتحدة ، وبين الأمم المتحدة . وحيث أن الوقت المسموح لتنفيذ القانون المنتظر هو ٩٠ يوما فقط ، فإننا على ثقة كاملة من أن الأمين العام سيستند الى هذه الاحكام ذات الصلة في الوقت المناسب حتى يكون لدى الجمعية العامة الوقت الكافي للنظر في هذه المسألة وإعادة النظر فيها .

ونود أن نشكركم ، سيدي الرئيس ، على تأييدكم الكبير . ولكننا أيضا نعتقد أن ما قاله لنا رئيس اللجنة السادسة من أنه ينتظر أن يحدث مزيد من التطورات في هذا المجال . وبالتالي ، فإننا على يقين من أنكم ، بحكميتكم ، ستبذلون هذه المسألة

مفتوحة . ومن يدري - ربما نُظِرَ الى أن نعود مرة أخرى الى الجمعية لو وقَّع رئيسي الولايات المتحدة على مشروع القرار هذا وأصبح قانونا . وما الذي يمكن أن تتخذه الجمعية العامة لا للنظر في مركز منظمة التحرير الفلسطينية فحسب ، وإنما أيضا للنظر في وضع اتفاقية المقر لو أن أحد الاطراف نكث بالتزاماته ؟

لقد استمعنا الى ممثل سنغافورة وهو يكرر ما قاله وزير خارجية الولايات المتحدة . ونأمل أن تشجع الجمعية العامة الامين العام على متابعة المسألة من خلال القنوات المناسبة واستنفاد كل مالمديه من وسائل وفقا لاحكام اتفاق المقر لعام ١٩٤٧ . وذلك أولا ليحمي الاتفاق ذاته ، وثانيا ليضمن أن منظمة التحرير الفلسطينية وبعثة المراقب الدائم لن تمنعا من القيام بالوظائف الرسمية التي دعينا اليها تأديتها في الجمعية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : في ضوء الفقرة ٤ من القرار الذي اعتمده الجمعية العامة لتوها ، واذ نأخذ في الاعتبار البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة السادسة في جلستها الثانية والستين ، ستبقي الجمعية هذه المسألة قيد الاستعراض الفعلي .

البند ١٢ من جدول الاعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : الفصول التي يُنظر فيها في الجلسات العامة مباشرة [الفصول الاول والثاني والثالث (الفرع بـاء) ، والسادس (الفرعان جيم ودال) ، والسابع والثامن] (A/42/3)

(البندان ١٢ و ١٦ (ج) من جدول الاعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/42/862)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يذكر الأعضاء أن الفصول الاول والثاني والثالث (الفرع بـاء) ، والسادس (الفرعان جيم ودال) ، والسابع والثامن من تقرير المجلس مخصصة للنظر فيها في الجلسات العامة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بتلك الفصول من التقرير ؟ تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أمام الجمعية العامة الآن في الوثيقة A/42/862 رسالة موجهة إليّ من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي يحيل فيها نص القرار ٤٩/١٩٨٧ الذي اتخذته المجلس في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، والمتعلق بالتمثيل الواسع النطاق في لجنة البرنامج والتنسيق .

في ذلك القرار يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة بأن تتألف لجنة البرنامج والتنسيق ، ابتداء من عام ١٩٨٨ فصاعداً ، من ٢٤ دولة من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، تنتخب لمدة ثلاث سنوات على أساس التوزيع الجغرافي العادل ، وبأن يتم توزيع العضوية في اللجنة على النحو التالي : تسعة مقاعد للدول الافريقية ؛ سبعة مقاعد للدول الآسيوية ؛ سبعة مقاعد لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ؛ أربعة مقاعد للدول الاشتراكية بأوروبا الشرقية ؛ سبعة مقاعد للدول أوروبا الغربية ودول أخرى .

ويومي المجلس أيضا الجمعية العامة بأن تقوم بانتخاب الاعضاء الجدد للجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والاربعين . كما يرجو الجمعية العامة ، مسن أجل انتخاب الاعضاء الجدد ، أن تتخلى عن شرط ترشيحهم من قِبَل المجلس . وقبل أن نبت في توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ساعطي الكلمة للممثلين الراغبين في تعليل التصويت قبل التصويت .

السيد نايفارد (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يعترض وفد بلادي على الاقتراح بتوسيع نطاق عضوية لجنة البرنامج والتنسيق . ولدينا أربعة أسباب رئيسية تدعونا إلى التصويت ضده . إن الولايات المتحدة ، بوصفها نصيرا لاستقلال الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حتى قبل وضع الميثاق ، رحبت بعالمية العضوية التي أوصلت أن تكتمل للأمم المتحدة ، وما ترتب على ذلك من حاجة إلى التمثيل الجغرافي الواسع النطاق في لجانها وهيئاتها . ولكن بينما لا يدع التاريخ مجالا لأي شك في هذه النقطة ، فإن وفدي يؤيد أيضا الممارسة المستقرة التي درجنا فيها على النظر في عوامل إضافية لسدى تحديد تكوين بعض الهيئات الفرعية التابعة للأمم المتحدة .

إن إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي المنصف لا يعني إغفال حجم اقتصادات الدول الاعضاء لدى تحديد نسب الاشتراكات ، ولا إغفال حجم سكانها لدى توزيع وظائف الامانة العامة . وبالمثل ، فإن تكوين العديد من هيئات الإدارة والميزانية في منظومة الأمم المتحدة ككل يعكس عامل الاشتراكات والتوزيع الجغرافي العادل . هذه الممارسة الراسخة التي تولي الاعتبار الواجب لمثل هذه العوامل الاخرى كانت مفهوما أساسيا أدى إلى اتفاق واسع النطاق حول المسائل المتعلقة بالإدارة والميزانية . وعلى الرغم من أن وفد بلادي أوضح في المشاورات أنه يقبل شيئا من التوسع والتعديل في عضوية لجنة البرنامج والتنسيق حتى تعكس تلك العضوية الظروف المتغيرة ، فإننا نعتقد أن الاقتراح المعروض علينا يمثل حيدانا جذريا عن الممارسة الراسخة .

ثانيا ، يرى وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن هذا التغيير في عضوية اللجنة ابتعاد لا مبرر له عن توافق الآراء الذي يعد أساس قرار الجمعية العامة (٢١٣/٤) الذي عهد إلى لجنة البرنامج والتنسيق بمهمة تحديد المبلغ الإجمالي للميزانية . وكان أحد أسباب تخويل اللجنة تلك المسؤولية حجمها المغير وتكوينها الممثل لكل الاتجاهات ، الأمر الذي كان المتوقع منه تيسير عملية الأخذ والعطاء المطلوبة لبحث القضايا المعقدة التي ينطوي عليها الموضوع . وهذا الاقتراح يغير عاملا هاما من ذلك الاتفاق . إن وفدي يقبل فكرة أن التجربة ستوضح المواضع التي نحتاج فيها إلى البناء على أحكام القرار (٢١٣/٤) ، ولكننا نعتقد أن روح ذلك القرار يمكن الحفاظ عليها في أفضل صورها إذا ما تسنى التوصل بتوافق الآراء إلى مثل هذا الابتعاد ، وإلا فإن الجمعية العامة ستدخل في مخاطرة الاستناد إلى ذلك القرار باعتباره صفة متوازنة توازننا حساسا لا ينبغي التلاعب بها ، ثم النكوص على عقبها ضاربة عرض الحائط بذلك التوافق في الآراء .

ثالثا ، إن المشكلة الأساسية للجنة هي عجزها عن الوفاء بولايتها الجديدة وإتمام عملها في الوقت المحدد . ففي عام ١٩٨٧ لم تظفر اللجنة فحسب إلى عقد دورة مستأنفة ، بل إنها أيضا في العديد من المرات وجدت من الضروري أن تمد أمد تلك الدورة . وهذا الاقتراح لن يحسّن الوضع . ونحن لا نعتقد أن المشكلة عدم التمثيل الكافي في عضوية لجنة البرنامج والتنسيق لأنه لم تكن هناك مجموعة أو وجهة نظر غير ممثلة في دورات تلك اللجنة ، وهي دورات يعتبر توافق الآراء قاعدة فيها . وليس هناك على الإطلاق ما يدعونا إلى استنتاج أن توسيع العضوية سيعجل بعمل اللجنة ويدفعه إلى الأمام .

إن وفدي يوافق بالتأكيد على أن اللجنة بحاجة إلى التعزيز ، ولكننا ، كمسألة مبدأ نتمسك به تمسكا شديدا ، نرفض الرأي القائل بأن تعزيز هيئة ما يعني توسيع عضويتها .

أخيرا ، ينضم وفد بلادي إلى الذين يشككون في التكاليف الإضافية المترتبة على الاقتراح بالنسبة للجنة . ونحن لا نعتقد أن من حق اللجنة أن تتميز باستثناء دفع نفقات السفر والإعاقبة . وعلى كل ، إذا ما اتبعت هذه الممارسة في ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، فإننا نعتقد أن التكاليف الإضافية يمكن استيعابها من الموارد الحالية . لقد أشارت بيانات كثيرة في هذه الدورة إلى عملية الاستعراض الجارية للجهاز الحكومي الدولي الاقتصادي والاجتماعي ، التي تقوم اللجنة الخامسة بناء عليها بوضع توصيات تتعلق بدور اللجنة .

(السيد نايفارد ، الولايات)
المتحدة الأمريكية)

إذن ، فواقع الامر أن هذا القرار بتوسيع نطاق اللجنة يُعد أحد عناصر خطة إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي التي ينبغي اكمالها في العام القادم . وينبغي أن تترتب على الاستعراض توفيرات كبيرة للمنظمة ، حتى وإن كان هدفه الرئيسي هو تنظيم الالية الحكومية الدولية . ولما كانت الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ المقترحة لا توضح هذه التوفيرات المتوقعة ، نعتقد أن هناك مرونة كافية في الميزانية لامتصاص النفقات الاضافية المترتبة على توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

باختصار ، طلب وفد الولايات المتحدة اجراء تصويت مسجل ويعتزم معارضة الاقتراح لانه يمثل تخليا عن الممارسة المعمول بها وعن الروح التوفيقية التي يتميز بها القرار ٢١٣/٤١ . إنه لن يسهل عملية توافق الآراء التي تعتمد بها الميزانية في لجنة البرنامج والتنسيق ، وينطوي على نفقات متنازع بشأنها ينبغي امتصاصها .

السيد دوي سانتوي (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني

أتكلم بصفتي رئيسا لمجموعة الدول الافريقية عن شهر كانون الاول/ديسمبر .
يسعدني أن أقول إن المجموعة أيدت ترشيح البلدان الآتية لعضوية لجنة البرنامج والتنسيق : أوغندا ، رواندا ، كوت ديفوار ، كينيا . ويحدوني الامل في أن تحظى بالتأييد الاجماعي .

إلا أنني أود أن أوضح أن قبولنا للمقاعد الاربعة الاضافية من إجمالي المقاعد الجديدة وعددها ١٣ لا يعني بأي حال من الأحوال أن المجموعة الافريقية تقبل أن تكون ممثله بعدد أقل مما يجب ، كما هو الحال في أسرة الأمم المتحدة بأسرها . إننا لا نشعر بالرضا عن بقائنا على عتبة بيت الأسرة الكبيرة هذا . إننا نقبل هذه المقاعد الاربعة تعبيرا عن حسن النية ، ونأمل ألا يفهمنا الآخرون في ضوء هذا الوضع ، وأن يمدوا الينا يد التعاون عندما تبرز الحاجة مستقبلا . إننا سنواصل الكفاح من أجل الحصول على نصيبنا العادل من التمثيل الاقليمي في منظومة الأمم المتحدة كلها .
ولذلك ، لا نعتبر أن قبولنا للمقاعد الاربعة الاضافية في لجنة البرنامج والتنسيق يشكل سابقة للجنة ذاتها أو لأي عضو آخر أو هيئة أخرى في الأمم المتحدة .

السيد غوموسيو غرانبير (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن

وفد بوليفيا - الذي شاركته وفود عديدة أخرى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمشروع القرار الذي ووفق عليه مؤخرا - يود أن يكون مفهوما بوضوح أن الاجراء كله الذي بدأ في العام الماضي ، مع التغييرات المدخلة في مختلف الآليات ، ومن بينها لجنة البرنامج والتنسيق ، افترض الحاجة الى لجنة متوازنة . وكل الجهود التي بُذلت لم تكن ترمي الى مجرد توسيع نطاقها ، وإنما الى توسيع نطاق يتيح إعادة توزيع تراعى فيه أهمية مناطق العالم الثالث التي لم تكن ممثلة بشكل كاف في منظومة الأمم المتحدة منذ حصول دولها على الاستقلال في الستينيات .

وبالتالي ، فقد أظهر مقدمو مشروع القرار أقصى حد من المرونة لمحاولة تحقيق الاتساق والاتفاق في روح توفيقية . وللاسف ، مع أنه كان بإمكاننا الاعتماد على توافق الآراء بين جميع المجموعات الاقليمية ، فإن ذلك لم يكن ممكنا تحقيقه في المجلس ، لأن بلدا واحدا طلب إجراء تصويت مسجل . ومع هذا ، من الواضح لجميع الدول الاعضاء أنه رغم أن التشكيل المقبول لا يزال غير متفق مع التمثيل الجغرافي الصحيح ، فإنه جزء من عملية ينبغي أن تسرع القيام بدراسة في اطار الأمم المتحدة عن كيفية مشاركة دول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية - عن طريق مجموعاتها الاقليمية - بتمثيلها النسبي الصحيح في اطار المنظومة ، وذلك مع توفير التمثيل الصحيح لبلدان أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية .

إن وفد بلادي يتقدم بالشكر الى جميع المجموعات الاقليمية التي مكنت مسن التوصل الى تسوية تقوم على توافق الآراء في المجلس . وكان المتصور أن نتمكن اليوم من الموافقة دون تصويت على التشكيل الجديد لتوسيع نطاق اللجنة واعادة توزيع المقاعد . ولذلك ، يؤسفنا أنه طلب إجراء تصويت مسجل . إلا أننا نؤكد رغبتنا في أنه ينبغي أن نتلمس توافق الآراء من حيث المبدأ عند إدخال جميع التغييرات الكبرى فسي إطار منظومة الأمم المتحدة ، ولكن دون أية محاولة لاعتباره حق نقض في الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : تبت الجمعية العامة الآن فسي توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالتمثيل الواسع النطاق في لجنة البرنامج والتنسيق . وقد طلب إجراء تصويت مسجل .
أُجريت تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ،

المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
 بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ،
 بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ،
 سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة
 العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر
 سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، مورينام ،
 سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية
 أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : لا أحد .

اعتمدت توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأغلبية ١٥٢ صوتا مقابل صوت

واحد* .

* بعد ذلك أبلغ وفد ساموا الامانة العامة بأنه كان ينوي التصويت

مؤيدا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : في ضوء المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة الآن ، اقترح تعديل صياغة البند ١٦ (ج) من جدول الاعمال لتصبح على النحو التالي : "انتخاب عشرين عضوا للجنة البرنامج والتنسيق" .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟

تقرر ذلك .

انتخاب عشرين عضوا للجنة البرنامج والتنسيق

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : ننتقل الى البند ١٦ (ج) من جدول الاعمال المعنون حاليا "انتخاب عشرين عضوا للجنة البرنامج والتنسيق" . في هذا الصدد ، اتخذت الجمعية تورا مقرا بشأن التمثيل الواسع النطاق لسي اللجنة ، اضافت الجمعية بمقتضاه ١٣ مقعدا جديدا الى اللجنة جاعلة بذلك مجموع الاعضاء أربعة وثلاثين .

معروض على الجمعية أيضا الوثيقة A/42/321 التي تتضمن ترشيحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء الشواغر التي ستحدث في اللجنة نتيجة انتهاء مدة عضوية سبعة أعضاء في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . وقد رشح المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الآتية : من الدول الآسيوية - بنغلاديش ، الهند ، من دول امريكا اللاتينية والكاريبي - ترينيداد وتوباغو ، كوبا ، المكسيك ، من الدول الاشتراكية باوروبا الشرقية - بلغاريا ، بولندا ، رومانيا ، يوغوسلافيا .

السيد باكالوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق بانتخاب أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق ، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن بلغاريا تسحب ترشيحها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : استمع الاعضاء الى بيان ممثل بلغاريا ، وبناء عليه ، هناك الآن ثلاثة مرشحين من الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية وهي بولندا ورومانيا ويوغوسلافيا . والمرشحون من دول أوروبا الغربية ودول أخرى هم ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) والسويد وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنمسا . وقائمة الترشيحات ترد في الفقرة ٤ من الوثيقة .

. A/42/321

بالإضافة الى ذلك ، ونظرا للتخلي عن شرط الترشيح من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أيدت المجموعات الإقليمية الترشيحات التالية : الدول الافريقية - اوغندا ورواندا وكوت ديفوار وكينيا ، دول أمريكا اللاتينية والكاريبي - كولومبيا .

والآن أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش بمفته رئيسا لمجموعة الدول الآسيوية .

السيد صديقي (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن المجموعة الآسيوية بكاملها ، يشرفني أن أعلن أن المجموعة ، بعد أن عقدت اجتماعات عديدة بشأن موضوع ترشيح أعضاء للانتخاب للجنة البرنامج والتنسيق ، قررت أن تقدم قائمة مركبة من المرشحين لملء الشواغر الأربعة المتاحة للمجموعة . والمرشحون هم : باكستان والبحرين وبنغلاديش والعراق والهند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل البحرين ، الذي يرغب في الكلام في نقطة نظام .

السيد الشكر (البحرين) : كما أوضح توا زميلي وأخي صفيير بنغلاديش القاضي صديقي رئيس المجموعة الآسيوية ، فإن البحرين أحد المرشحين في انتخابات لجنة البرنامج والتنسيق . وللأسف الشديد نما الى علم بعثة البحرين صباح اليوم قيام جهة معينة بإشاعة انسحاب البحرين . وهذا أمر مؤسف جدا . ولذلك طلبنا الكلمة لكي نؤكد ان البحرين لم تنسحب ولا تزال مرشحة ونأمل ونتطلع الى الحصول على الدعم والتأييد

الكاملين من جانب الدول الاعضاء . وأود أن أضيف هنا ان البحرين غير ممثلة فسي أي لجنة من لجان الامم المتحدة وأجهزتها ، وانطلاقا من التمثيل الجغرافي العادل نرجسو من جميع الدول الصديقة أن تدعم ترشيحنا هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : نشرع الآن في انتخاب ٢٠ عضوا

للجنة البرنامج والتنسيق لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . وكما يعلم الاعضاء ، من هذه المقاعد الـ ٢٠ ، سبعة موجودة من قبل وثلاثة عشر مقاعد جديدة نتجت عن زيادة مجموع الاعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق .

عدد المرشحين من الدول الافريقية ، ودول أمريكا اللاتينية والكاريببي ، والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى يعادل عدد المقاعد المخصصة لكل مجموعة من هذه المجموعات ، وهي على النحو التالي : أربع دول افريقية لشغل أربعة مقاعد : أوغندا ورواندا وكوت ديفوار وكينيا ؛ أربع دول من أمريكا اللاتينية والكاريببي لشغل أربعة مقاعد : ترينيداد وتوباغو وكوبا وكولومبيا والمكسيك ؛ وثلاث دول اشتراكية من أوروبا الشرقية لشغل ثلاثة مقاعد : بولندا ورومانيا ويوغوسلافيا ؛ وخمس دول من أوروبا الغربية ودول أخرى لشغل خمسة مقاعد : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) والسويد وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنمسا .

وبالتالي ، وفقا للفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعلن هذه الدول أعضاء منتخبين في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : نظرا لان عدد الترشيحات من

مجموعة الدول الآسيوية أكبر من عدد المقاعد المخصصة لهذه المجموعة ، فسوف يجري اقتراحا لانتخاب أربعة أعضاء من تلك المجموعة للجنة البرنامج والتنسيق . وسوف نوحده الانتخابات للمقعد الموجود من قبل وللمقاعد الثلاثة الجديدة التي نشأت نتيجة زيادة مجموع الاعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق .

يجري الآن توزيع بطاقات الاقتراع التي تبين عدد الدول التي سيجري انتخابها من مجموعة الدول الآسيوية . أرجو من الاعضاء ألا يكتبوا إلا أسماء أربع دول وأوراق الاقتراع التي تتضمن أكثر من أربعة أسماء متعتبر باطلة . ومن حق الاعضاء أن يموتوا لصالح أية دولة من دول المجموعة الآسيوية بطبيعة الحال بامتناء الدول التي هي أعضاء بالفعل في لجنة البرنامج والتنسيق . وحتى أوضح الأمر ، سأذكر أسماء الدول الأعضاء التي لا يمكن التصويت عليها في عملية الاقتراع الحالية : اندونيسيا والصين واليابان .

ووفقا للنظام الداخلي ، فإن الدول التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات لا يقل عن الأغلبية المطلوبة متعتبر منتخبة . وفي حالة التساوي في الأصوات في المقعد الأخير ، سيجري اقتراع آخر يقتصر على الدول التي تحصل على عدد متساو من الأصوات . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على ذلك الاجراء ؟

تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس تولى السيد ايكي (بخن) والسيدة دي انسييرا

(كوستاريكا) والسيد هولاند (النرويج) والسيد بوداي (هنغاريا) فرز الأصوات .

أجرى التصويت بالاقتراع السري .

علقت الجلسة الساعة ١٦/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٠٥

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : نتيجة التصويت على انتخاب

اربعة أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق من مجموعة الدول الآسيوية كما يلي :

١٥٤	: عدد بطاقات الاقتراع :
صفر	: عدد البطاقات الباطلة :
١٥٤	: عدد البطاقات الصحيحة :
لا أحد	: الممتنعون عن التصويت :
١٥٤	: عدد الذين أدلوا بأصوات :
٧٨	: الأغلبية المطلوبة :

عدد الأصوات التي حصلت عليها كل من :

١٣٢	الهند
١١١	البحرين
١١١	بنغلاديش
١١١	باكستان
٨٩	العراق
٣	الجمهورية العربية السورية
١	ماليزيا
١	ملديف

أما وقد حصلت كل من باكستان والبحرين وبنغلاديش والهند على الأغلبية

المطلوبة فقد انتُخبت أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة ثلاث سنوات تبدأ في

١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : باسم الجمعية العامة أود أن

أهنئ الدول التي أنتُخبت أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق . كذلك أود أن أشكر

فارزي الأصوات على مساعدتهم في عملية الانتخاب هذه .

تكون بذلك الجمعية العامة قد انتهت من نظرها في البند ١٦ (ج) من جدول

الاعمال .

برنامج العمل

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل رفع الجلسة أود أن أدلي

بإعلان يتعلق بالجلسة المقبلة للجمعية العامة .

ريثما تنتهي اللجنة الخامسة من عملها أود أن أذكر أن الجمعية العامة سوف

تجتمع مرة أخرى في أقرب وقت ممكن للنظر في ما تبقى من تقارير اللجنة الخامسة

والبت في جميع البنود المعلقة لكي يتسنى لنا تعليق الدورة الثانية والاربعين .

انني إذ أشكر جميع الوفود على جهودها الرامية الى تسريع انجاز المهمة

الصعبة للجنة الخامسة ، أود أن أناقدها أن تبذل قصارى جهودها لنتمكن من عقد

جلستنا المقبلة في أسرع وقت ممكن .

سيعلن عن عقد الجلسة العامة المقبلة في اللجنة الخامسة لدى اختتام عملها

وسيعلن موعدا في اليومية .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠